الإصلاحات السياسية والإدارية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19م وعلاقتها بالحضارة الغربية

د. عبد القادر دوحة *

مقدمة: لقد كتب الكثير من الرحالة المغاربة عن أوربا خلال القرن 19م في مختلف جوانب الحياة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في سياق النظرة الشاملة للشرق الإسلامي وموقفه من المنجزات الحضارية للغرب المسيحي، لكن هذه النظرة بلورت- فيما بعد- أفكارا وآراء حاول البعض- ممن سمحت لهم الفرصة- تجسيدها على أرض الواقع؛ فقد حاول خير الدين التونسي- بحكم المواقع السياسية التي تقلب فيها- أن يحقق بعضا منها في بلده تونس، سواء فيما يخص الناحية الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة التي تأثر بها أيم تأثر، أو الجانب العلمي والفكري الذي لاحظ فيه الفرق الشاسع بين تونس وأوروبا، وخصوصا الجانب السياسي الذي اعتبره خير الدين رأس الأمر باعتباره ينعكس على الجوانب الأخرى، ويتوافق مع المذهب الذي آمن به ورددد "من أن تونس لا تستقيم من دون تنظيمات سياسية".

وبناء على ذلك، ولإبراز الجوانب التي أشرنا إليها، سنحاول في هذا المقال أن نتناول بعض ملامح الإصلاح السياسي والإداري الذي قام به خير الدين في بلده تونس في منتصف القرن 19م، سواء قبل أو بعد توليه مقاليد الوزارة الكبرى، وقبل ذلك لا بأس أن نتعرف على أهم معالم عصره السياسي.

1- عصر خير الدين التونسي: منذ مطلع القرن التاسع عشر اقتحمت أوروبا (خاصة بريطانيا وفرنسا) مرحلة استعمارية يمكن حوصلة دوافعها التاريخية في تنامي عدد السكان، والثورة في مجال النقل لاسيما النقل البحري، وتراكم رؤوس الأموال وتعاظم دورها الاقتصادي وتأثيرها السياسي في الغرب؛ فقد تجلت خلال هذا القرن الغلبة والسيطرة الأوروبية على العالم، وبدت وكأنها نهائية من ناحية ومتعددة الجوانب من ناحية أخرى، حيث أنها دشنت نوعا جديدا من الاستعمار لم تعرفه البشرية فيما سبق، امتدت تأثيراته على جميع أصعد الحياة الخاصة والعامة

* - أستاذ محاضر أ في التاريخ الحديث والمعاصر - قسم التاريخ - كلية العلوم الإن والاج - جامعة خميس مليانة.

قي المجتمعات التي وقعت تحت النفوذ الأجنبي الغـــازي. وفي ذات الوقت لم تكن أوروبا تتحرك دوليا ككيان موحد بل إنها بدأت تحت تأثير النمط الجديد من القومية التي عرفته بعد ثـــورات 1848م.

أما في تونس فقد أدت الأحداث التاريخية المتلاحقة بعد مؤتمر فينا إلى فتح باب تونس على مصراعيه للتجارة الأوروبية، واستحواذ التجار الأجانب على الســـوق التونســـية بتوريـــدهم البضائع المصنوعة وتصديرهم منتوجات البلاد التونسية. ونتج عن هذا الغزو التجـــاري أمـــور عديدة ستؤدي بالبلاد إلى الأزمة وتخريب اقتصادهـــا وتجعلها في قبضـــة الاقتصـــاد الأوروبي. ومن بيـــن هـــذه الأمـــور نزيف العملـــة التونسية إلى الخارج بسبب أرباح التجار الأجانب، ومزاحمة التجارة الأوربية للبضائع التقليدية المحلية.

وهكذا فإذا كانت النخبة التونسية تطرح على نفسها مسألة الـــتفكير في قضـــايا تخلـــف المجتمع وتحديات نزعة الهيمنة الخارجية خاصة منها الأوروبية، فإن بايات تونس كانوا يعتقـــدون أن الخطر الأكبر يتمثل في أطماع الحكومة التركية، إذ أن مظاهر الأمور كانت تقـــودهم نحـــو ذلك الخطأ في حين أن الهجمة الإمبريالية تحت غطاء احترام سيادة واستقلالية البايات بـــدأت تأخذ أشكالا خبيثة كالهيمنة الاقتصادية والسيطرة الحقيقية وإن كانت خفية على الدولة.

حاول أحمد باي ضمن الإطار السياسي والتاريخي المذكور خوض تجربة تحديثية نسبية، وانكـــب جهده على مسألة تحديث حكمه إزاء النوايا التوسعية التركية، ومن ثم بادر بالترفيع في عـــدد جيشه وأعاد تنظيمه على الأسس الأوروبية، وأنشأ المدرسة الحربية بباردو. وقبـــل زيارتـــه إلى فرنسا قرر الباي أحمد إلغاء الرق سنة 1846م محاولا في ذلك تلميع صورته لدى الرأي العـــام الرسمي الفرنسي [1].

ولقد عبر جان غانياج بدقة عن وضع تونس فقال: «كانت الإيالة التونسية في منتصـــف القرن التاسع عشر في وضعية متأرجحة إزاء الإمبراطورية التركية بـــين الاســـتقلال الـــداخلي والاستقلال التام، وهي حالة مبهمة تسمح للقوى الأوروبية بأن تعتبر البايات أمراء مستقلين أو تابعين للباب العالي حسب مصالحها». [2] لكن منذ احتلال الجزائـــر أصـــبح الخطـــر المحـــدق باستقلال الدولة التونسية متعدد المصادر وإن كان أحمد باي يعتبر أن الخطر التركي أعظم شأنا من باقي الأقطار، وهو الذي رفض تطبيق مبادئ التنظيمات العثمانية بمناسبة تسلمه نسخة مـــن

فرامان التنظيمات المرسل إليـــه من طرف السلطان سنة **1840م**. وهو في ذلك كان يسعى إلى الابتعاد عن كل تأثير أو مراقبة أو إشراف تركي على سياسته الداخلية. ولما كـــان التحـــديث بالنسبة لأحمد باي مسألة غير مبدئية، بل إحدى صيغ تلميع صورته خارجيـــا وخاصـــة لـــدى الدول الأوربية، فهو لم يرى ضرورة في التفاعل الإيجابي مع روح التنظيمات العثمانية، ولا مـــع التقدم الأوروبي.

لقد أدى تورط أحمد باي في مظاهر الترف إلى جانب النفقات التي اقتضتها الإصلاحات الأخرى، إلى وقوع البلاد في أزمة مالية دفعتها إلى التفكير في الاقتراض من أوروبا. كما أن المشير أحمد باي أضاف كارثة جديدة هي الإجحاف في الضرائب على الأهالي، حيث استحدث ثلاث بدع جبائية [3]، وأوكل أمر استخلاصها إلى الوزير مصطفى خزندار وقابض المال محمود بن عياد الذي كان قوي التأثير على الباي، وكان مسؤولا عن مشتريات الحكومة وتربطه بمصطفى خزندار مصلحة مشتركة في عقد الصفقات وتحقيق المغانم مما أدى إلى قيام تفاهم بينهما، وقد استطاع محمود بن عياد في النهاية أن يحدث متاعب كثيرة للبلاد بعد أن هرب إلى فرنسا سنة **1852م** وطالب الحكومة التونسية بدين كبير ادعاه بمقتضى وثائق مزورة.

في هذه الأثناء سيبرز خير الدين التونسي بفكره وعمله على مسرح الأحداث، حيث أوفده الباي إلى فرنسا سنة **1853م** ليمثله في هذه القضية،[4] ذلك أن ابن عياد تجنس عند هروبه بالجنسية الفرنسية. وبقي خير الدين أربع سنوات بباريس ومثل تونس في اللجنة التحكيمية التي أشرف عليها نابليون الثالث. ولقد كانت إقامته في باريس المنطلق الأساسي الذي أنار فكره وولد فيه الرغبة في الاستفادة من المنجزات الحضارية للأمم الأخرى والانفتاح على الآخر المختلف والإقتداء بتجاربه.

2- الإصلاحات السياسية والإدارية لخير الدين التونسي: مر المسعى السياسي لخير الدين التونسي بمرحلتين رئيسيتين: مرحلة ما قبل الوزارة الكبرى، التي حاول من خلالها أن يؤثر في مركز صنع القرار السياسي عن بعد. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التأثير المباشر، بحيث أمسك فيها خير الدين بكل زمام الأمور تقريبا، وتبدأ زمنيا منذ ترأسه للجنة المالية الدولية.

2-1- مرحلة ما قبل الوزارة الكبرى: بدأ خير الدين التونسي العمل السياسي منذ فجر شبابه مع المشير أحمد باي، فتقلب في المناصب السياسية والعسكرية، وكلف بعديد المهام خارج البلاد

.وكان أول ما كلف به معالجة الفساد الإداري بالدفاع عن الدولة في قضية محمود بن عياد[5] في باريس، والتي امتدت بين سنتي (1853 - 1857م).[6]

ويبدو أن زيارة خير الدين لفرنسا، والإقامة بها لمدة طويلة أثرت في فكره وجعلته يقارن بين واقع بلاده، وواقع الغرب الأوربي، وأسباب الفرق بين هذا وذاك. ولعل الدليل الواضح لمدى استيعابه لواقع العالمين العربي والغربي هو نجاحه في المهمة التي كلف بها، والتي كانت بداية الطريق أمامه.

تحدث محمد بيرم الخامس عن هذه المهمة وقال: «...بأنه في سنة (1272هـ - 1857م)، قدم خير الدين من فرنسا لتهنئة الوالي محمد باشا فأمره ورقاه إلى رتبة الفريق، وعاد لإتمام الخصومة، فولاه محمد باشا وهو غائب وزارة البحر سنة (1273هـ - 1858م)...»، ويضيف محمد بيرم متحدثا عن ما قام به خير الدين بعد انتهائه من القضية «...ولما انتهى من القضية رجع إلى تونس، واعتنى بمباشرة وزارته...»، ومن الأعمال التي قام بها حسبه أنه «...رتب خدم الوزارة، بتقيد المكاتب الصادرة، وضبط جميع الحركات اليومية في دفتر، وكان أول من عرف ذلك في القطر، وكانت الأمور تجري بلا ضبط».

نستنتج من كلام محمد بيرم الخامس أن خير الدين التونسي قد أقتبس أنماطا جديدة في التسيير الإداري من فرنسا واعتمدها لإدارة شؤون وزارته الجديدة. تمثلت هذه الأنماط والأساليب، بتقسيم عمال الإدارة حسب المهام الموكلة إليهم، وتسجيل مختلف الأعمال الإدارية في دفاتر خاصة وذلك بهدف تحسين العمل الإداري وضبطه مع مراعاة إمكانية الرجوع إليه إن دعت الحاجة. هذا كله يدفعنا إلى القول بأن قيام خير الدين بإعادة هيكلة وزارة البحر بعد عودته من فرنسا، يعتبر بداية لتجسيد ما شاهده وتأثر به في الغرب الأوروبي.[7]

الخطوة الثانية التي يتجلى من خلالها تأثر خير الدين بأوروبا، كانت تحمسه الشديد إلى إعلان الباي محمد الصادق لعهد الأمان[8] في 14 سبتمبر سنة 1875م، حيث شارك خير الدين في لجنة صياغة الدستور،[9] والذي أصدره الباي محمد في 29 جانفي سنة 1864م. فكان لخير الدين في هذا الدستور السهم الأوفر، تفكيرا، وتشريعا، وتنفيذا.[10]

يقول صاحب صفوة الاعتبار في هذا الشأن: «...ثم لما أنشأ عهد الأمان، كان الوزير المذكور فارس ميادين، أنشأ القوانين بميله للحرية والعدل...»، ويضيف صاحب الصفوة مبديا

إعجابه بخير الدين وبما قام بـــه بقوله: «...وأبدى في تقريره (أي القانون)، وبسطه وتفســـيره من حيث البيان وفصاحة اللسان، ما أعجب السامع وشغف المسامع،[11] وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.»[12]

ولعل ما يؤكد رأينا هو ما ذهب إليه بعض الدارسين لفكـــر هـــذا الرجـــل وخصوصـــا ديميرسمان (Demeersman) الذي أرجع سعي خير الدين إلى إدخال القوانين إلى اقتناعـــه بالمؤسسات الأوروبية، وذلك بعد ما قام بدراسة المبادئ العامة للحق العام: حـــق الانتخـــاب وطريقة اشتغال الغرف النيابية ودور الأغلبية، ومسؤولية الوزراء، في عدة دســـاتير أوروبيـــة، واستنتج بأن هذه الأمم حققت تقدمها وقوتها الداخلية بفضل مؤسساتها الحرة. كمـــا أن خـــير الدين بحرصه على إحداث دستور، ومجلس للشورة، لا يناقش ضرورة وجود سلطة باعتبارهـــا أساس كل المجتمعات الإنسانية وإنما يناقش كيفية وجودهـــا، فتوصل إلى أن السلطة الشخصية خطر كبير، على اعتبار أنها السبب الرئيس للأعدل، ولذلك لم ينتظر حتى يصـــبح في الســـلطة لكي يفرض وجهة نظره، وإنما قام بعرض سلبياتها في البداية، فساهم في تغيير النظام.[13]

غير أن جون غانياج (Ganiage John) لم يسر في نفس هذا التوجه، رغم أنه لم ينكـــر الدور الكبير الذي قام به خير الدين التونسي، وإنما ركز على نفوذ القناصل الأوروبية المباشـــر على سياسة تونس في تلك الفترة، ومن ذلك أن باي تونس سنة 1860م دعا القنصل الفرنسي ليون روش[14] (Leon Roches)، لاستشارته بخصوص دستور البلاد الذي كان الباي ينوي إصداره. هذا الدستور الذي اعتبر أول وثيقة مكتوبة في العالم الإسلامي. بل ويذهب "غانياج" إلى أبعد من ذلك في تحليله للأوضاع الاقتصادية والسياسية في تونس في تلك الفترة، معتبرا أن أية ضريبة جديدة ولم تكن توضع موضع التطبيـــق علـــى الأجانـــب إلا بموافقـــة القناصـــل الأوروبية.[15] وإضافة إلى ذلك يمكن الإشـــارة إلى واجـــب مجـــارات الخلافـــة العثمانيـــة في إصلاحاتها.[16]

أحدث بمقتضى الدستور، المجلس الأكبر (النواب)، الذي يضم ستين عضوا، والذي ترأسه مصطفى صاحب الطابع، وعين خير الدين نائبا لرئيسه لفترة قصيرة، حيث آلت إليه الرئاســـة بعد وفاة الرئيس في ماي1861، وقد اعتبر المؤرخ فان كريكن (Vankreiken) رئاسة خـــير الدين للمجلس الأكبر، الوظيفة الأكثر أهمية التي شغلها خلال هذه السنوات- ماعـــدا وزيـــر

البحر. وكانت جلسة هذا البرلمان الافتتاحية يوم 26 أفريل 1861م، يوم إعلان الدستور والقانون الجديد. ولقد كان هذا المجلس يجتمع مرتين في الأسبوع في دار الباي لمناقشة قضايا البلد، من ذلك دراسة الميزانية السنوية المقدمة من طرف الحكومة ومراقبتها.[17]

وخلال رئاسة خير الدين لهذا المجلس برزت أولى أهم تناقضاته مع الوزير مصطفى خزندار،[18] بشأن إدارة الأموال العمومية، ولم يتمكن خير الدين من زعزعة نفوذ الوزير فاستقال من وزارة البحر، ومن رئاسة المجلس، محتفظا بالعضوية فيه، وكان ذلك في 23 نوفمبر 1862م.

تحدث بيرم الخامس عن استقالة خير الدين مثنيا عليه في تحسين الكثير من الأمور مدة رئاسته إلى أن «...نشبت مخالب التضاد بينه وبين الوزير السابق...، واضطربت أعضاء المجلس ورأى أن المآل إلى جعل المجلس صوريا...؛ فاستعفى من الرئاسة...». كما لم ينس صاحب الصفوة أن يسجل ما قاله الوزير أحمد بن أبي الضياف عن مدة رئاسة خير الدين لهذا المجلس بقوله: «...وانتفع المجلس بإعانته أي انتفاع.»[19]

أوعز بعض الدارسين سبب استقالة خير الدين من وزارة البحر ومن المجلس الأكبر، إلى شعوره بقوة الضغط المسلط عليه، وعدم توفر الحرية الكاملة للعمل، لا سيما أن من أهم ما عرف عن الرجل أنه لا يعمل شيئا دون اقتناع.[20] وأرجع البعض الآخر ذلك إلى الخلاف حول مسألة المرجع الذي يجب أن يكون الوزراء مسؤولين أمامه أهو الباي أم هو المجلس.[21] ومهما يكن من أمر، فإن المهم في هذه الفترة هو أن خير الدين ألهم بعض الإصلاحات التي عرفتها تونس، وساند بعضها الآخر، ومن ثم شخص الأوساط المعارضة لها، وتحالف تلك الأوساط مع القوى الأجنبية المتربصة بالبلاد.

وبقدر ما تشبع خير الدين بقيم ومبادئ وإنجازات الحضارة الغربية، بقدر ما فهم عمق وخطورة تنامي الميل الاستعمار لذلك أول ما اتجه إليه هو تطوير العلاقة بين الإيالة التونسية والباب العالي للحد من الخطر الأوروبي الوشيك،[22] وكان هذا هو سبب سفره إلى استانبول سنة 1859م ملتمسا لوثيقة التنصيب للباي، محاولا تثبيت وضع تونس كجزء من الإمبراطورية العثمانية. وإن أخفق خير الدين هذه المرة، فقد أعاد الكرة بتكليف من الباي سنة 1864م،[23] وتزامن ذلك مع تدهور الأوضاع على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي (ثورة ابن

غداهم)[24]، وعلى الصعيد المالي والدستوري (إخفاق الإصلاحات)، وأخفق خير الدين ثانية في مهمته بسبب الموقف العثماني،وانسحب من الحياة السياسية.[25]

حاول خير الدين بواسطة تأثيره قبل وصوله إلى منصب الوزير الأكبر أن يبقي السياسة الخارجية متوازنة بين مختلف القوى الأوروبية، وذلك عبر إمضاء عدد من المعاهدات، منها: معاهدة مع انجلترا في 10أكتوبر 1863م حول الملكية العقارية للبريطانيين في تونس، ومعاهدة لنفس الغرض مع النمسا في 13أفريل 1866م، وأخرى مع روسيا في 27 جوان 1866م.[26]

نتعقب دائما أثر فكر خير الدين التونسي على البلاد التونسية في هذه المرحلة، فنعثر في بعض المواقف التي تبناها على ملامح هامة من فكره السياسي الجديد، حيث لم يتوان عن استنكار أمر الباي لقتل أمير الأمراء رشيد، وإسماعيل السني دون محاكمة، وفي ذلك تعلق متين بإضفاء الطابع القانوني على هياكل ومؤسسات وإجراءات الدولة.[27]

بعد انسحاب خير الدين خلا الجو لمصطفى خزنه دار فألغى المجلس النيابي، وعادت الأمور إلى مجراها الأول، واسترد الوزير حريته في فرض الضرائب، وطرق تحصيلها حتى بلغت البلاد درجة الإفلاس إذ لم يكن في خزانة الدولة مرتبات أسرة الباي ولا مرتبات الموظفين ورجال الجيش، ولا فوائد الديون.[28]

ومن ناحية أخرى تدخلت الدول الأوروبية تريد المحافظة على ديونها واقترحت فرنسا تشكيل لجنة مالية دولية لهذا الغرض، ووافقها انجلترا وايطاليا، وصدر مرسوم من الباي سنة 1869م لتشكيلها، يرأسها موظف تونسي، وجعلت مهمتها توحيد الدين وتحديد الفائدة.[29]

في هذه الأثناء برز خير الدين من جديد، حيث ترأس هذه اللجنة بعد الحاج من الباي ولقب وزيرا فكانت بداية مرحلة جديدة في حياته السياسية. وتكلم محمد السنوسي عن عودة خير الدين إلى المعترك السياسي قائلا: «... ودخل الدولة عند انتصاب الكومسيون بعد تأخره في بيته مدة؛ فكان تصرفه بمشاركة الأعضاء الأجانب الذين يحرسون المال لحقوق أرباب الديون...، أما الأمر الثاني...ففيه همة دعته للتشوّف إلى المعارف والسياسات.»[30]

ويصف لنا بيرم الخامس بدقة متناهية عودة خير الدين إلى الحياة السياسية نورد من كلامه محل الحاجة «... ثم لما أبطل القانون بقي الوزير في بستانه مقبلا على شؤون نفسه.» يُدوّن أفكاره «... ثم لما اشتدت الأجانب في طلب أموالهم، وأنشئ الكومسيون المالي باتفاق الدول

دعاه الوالي إلى رئاسة ذلك الكومسيون، فامتنع ولما ألح عليه ... قبل إذ ذاك الوزير خير الدين رئاسة الكومسيون، ومن هذا الوقت وهو سنة (1286هـ-1870م) تنسب التصرفات إليه.»[31]

يتضح مما سبق أن قبول خير الدين رئاسة اللجنة المالية الدولية يرجع لتحمسه الشديد لمقاومة التيار الاستعماري على الصعيد الاقتصادي والمالي والسياسي وهذا من جهة ومن جهة أخرى رغبة منه في الدخول إلى الأجواء السياسة على حد تعبير محمد السنوسي، وبداية التجسيد الفعلي لأفكاره وآرائه السياسية.[32]

بعد هذا التحليل يمكن القول بأن أفكار خير الدين التي تبلورت له من جراء احتكاكه بالحضارة الغربية، انعكست على البلاد التونسية في هذه المرحلة في محاولة صد النفوذ الأوروبي بالنفوذ التركي، وإقامة بعض الرقابة الدستورية على الباي من خلال الدستور والمجلس الأكبر إلى جانب التنظيمات الإدارية التي أحدثها على وزارة البحر.[33] أي أن خير الدين سعى في هذه المرحلة إلى تطبيق أفكاره بقدر ما أتاحت الظروف السياسية، بينما تميزت المرحلة الثانية بتوسيع دائرة إصلاحاته.[34]

2-2- مرحلة الوزارة الكبرى: انتهينا إلى أن قبول خير الدين رئاسة اللجنة المالية للدولة مكنة من هامش كبير في الحركة داخل دواليب السلطة، ولذلك نجده قد لعب دورا كبيرا في التخفيف من مديونية البلاد، حيث كانت من أولى أعماله الفصل بين اللجنة المالية الدولية ومالية الحكومة وذلك من منطلق حرصه الشديد على الاستقلال المالي والاقتصادي للبلاد، ومحاولة منه لإزالة ذلك التداخل الحاصل الذي يمكن الدول الأوروبية من التدخل في السياسة المالية والاقتصادية للدولة، وبالتالي التأثير على سيادتها لاسيما وأنه سيد العارفين بعواقب ذلك في جعل الحكومة صورية.

وحتى يتم هذا الفصل، أشار خير الدين على الباي بتوظيف رئيس اللجنة كوزير له في رتبة الوزير الأكبر مثلما هو معمول به في أغلب الدول الأوروبية، ونقل شؤون اللجنة إلى مقر الوزارة لتوحيد مصدر القرار وجعل اللجنة كجهاز من أجهزتها مما يقلل من هيمنة الأجانب عليها.[35]وقد كان لخير الدين ما أراد إذ وظفه الباي وسماه وزيرا مباشرا،[36] وصاحب ذلك تنظيم دوائر الوزارة الأولى عن طريق مرسوم بايلكي سنة 1871م بإيعاز من خير الدين وكانت

الهيكلة الجديدة. بأن جعل تلك الوزارة الكبرى تصب فيها جميع الأنشطة الإدارية، ثم قسم إدارة هذه الوزارة إلى أربعة أقسام على رأس كل منها مستشار.[37]

أما فيما يخص مواجهة المديونية الخارجية، فقد قام خير الدين بفرض سياسة مالية صارمة، ومن ثم بادر بتنظيم ميزانية الدولة تنظيما محكما مستلهما في ذلك ما اطلع عليه من قوانين الميزانية وكيفية إعدادها في الدول الأوروبية، وبخاصة التي أعجب بها، وهو ما عبر عنه بيرم الخامس بقوله: «...وحصر أوجه الدخل والخرج وبناها على ميزان سنوي...»، بعدما استطاع بالمفاوضات الطويلة مع اللجنة ومع الدولة الأوربية أن يحصر دائرة نفوذها في موارد محدودة، حيث قسم مداخيل الحكومة إلى قسمين: القسم الأول: يتولى قبضه مجلس الإدارة، الذي شكله خير الدين بعد رفض الدولة الأوروبية بأن تتولى الحكومة التونسية دفع فائض الميزانية، أما القسم الثاني: يمثل المصاريف الداخلية للحكومة التونسية.[38]

كما انتهج خير الدين سياسة تقشفية صارمة تعتمد على نظام محاسبي دقيق لكل المداخيل والمصروفات، الأمر الذي جعل معدل المصاريف العمومية خلال فترة حكمه أربعة عشرة مليون ريالا، وهو ما يعادل ضعف ما كانت عليه خلال نهاية مرحلة حكم مصطفى خزندار. وانتظم دفع الديون في أوقاتها المحددة، مثلما انتظم دفع مرتبات الموظفين الذين أصبحوا يتقاضونها في أول الشهر بعدما كانت تتأخر لشهور عديدة.[39]وهو ما وصفه بيرم بقوله «...أما ما يتعلق بما حصل من الإدارة، فإن ديون الحكومة حصرت فكانت مائة مليون وخمسة وسبعين فرنك، وكان الفائض الذي يدفع سنويا نحو عشرين مليون فرنك...».[40]

هذا وقد شكلت مسألة تطهير أجهزة الدولة عنصرا هاما في خطة خير الدين. ولما كانت سلطته محدودة على صعيد التعيينات الحكومية، عمل على جعل أداء الهياكل الإدارية، والهيئات والمؤسسات السياسية مطابق للقانون، كما خاض مقاومة باسلة ضد الرشوة والفساد مستلهما بعض القواعد الإجرائية من الدول الأوربية.

وقد تجسد ذلك بوضوح عندما حاول خير الدين أن يبدو في مظهر من يجري القوانين داخل الدولة[41]، فحرص على محاكمة الوزير السابق مصطفى خزندار محاكمة تستجيب لمقتضيات القانون وذلك بإنشائه لمجلس خاص يتولى محاكمته متجنبا العادة السابقة في مثل هذه الأمور، من أن الوزارة هي التي تباشر مثل تلك القضايا. ويعبر ذلك بعمق عن تأثر خير الدين

ببعض المفاهيم الأوروبية التي كانت تختمر آنذاك في دواليب الحكومات الأوروبية، ونقصد بذلك مفهوم استقلالية القضاء على السلطة الحاكمة، محاولا تطبيقه في بلده، إضافة إلى ذلك حرص خير الدين على إبعاد الشكوك والتهم في بأن يضمن للمتهم حقوقه وللدولة حقوقها.[42]

وبغض النظر عن وقوع المحاكمة أو عدمها، فالأهم هو ما ترتب عليها من نتائج على مستويات مختلفة، إذ كسب خير الدين أرضية ملائمة لإبراز أفكاره وإعادة هيبة الدولة وهياكلها،[43] أما النتيجة الهامة التي حققها خير الدين هي اللجوء إلى القضاء الذي كان مفقودا في عرف الحكم المطلق في هذه القضايا بالخصوص، وهذا في نظرنا تأسيس لثقافة جديدة منبعها الغرب الأوربي.[44]

أما إذا انتقلنا إلى مجال الوظيفة العامة: اعتبر خير الدين أن فقد الدولة لهيبتها راجع لكون الموظفين مع مرور الوقت لم يعودوا يمارسون تأثيرا مثلما جرت عليه العادة في الدول الأوروبية، ولذلك على السلطة أن تلعب دورها باختيار موظفيها حسب أنماط أكيدة، وأن تمارس رقابتها أمام هؤلاء الموظفين، وهو ما تجلى في قيام خير الدين باستدعاء الموظفين السابقين الذين تعرضوا للفصل ممن رأى فيهم نزاهة في العمل وقدرة على تحمل المسؤولية، بدون إقصاء ولا تهميش لأي طرف. كما اعتمد نظاما جديدا يقوم على تقسيم الموظفين إلى ثلاثة أقسام، وفق سلم تنازلي يخضع لمعايير الكفاءة والقدرة على التسيير وتنفيذ مختلف الأعمال.[45]

أما من ناحية تحسين الأساليب الإجرائية في الإدارة، فقد أدخل خير الدين ما يسمى بنظام "التقييد"، والذي بمقتضاه يتم تسجيل كل المعاملات الإدارية من مراسلات وقرارات وعقود وأحكام في دفاتر خاصة يمكن الرجوع إليها متى دعت الحاجة، وذلك بغية إضفاء نوع من الشفافية على عمل الإدارة أسوة بالفرنسيين.[46]

وفيما يخص الجانب الدبلوماسي، فقد أنشأ خير الدين مجلسا مختلطا من موظفي القنصليات الأجنبية الذين لهم كثرة الرعايا في القطر يرأسه موظف تونسي مختص في القضايا التي يكون فيها أحد المتقاضين تونسيا والآخر أجنبيا. ويعود تأسيس هذا المجلس إلى خبرة خير الدين في التعامل مع الأوروبيين لما كان وزيرا للبحر، إذ باشر بنفسه مع القناصل الأجانب قبل عشر سنوات خلت معالجة بعض القضايا المشتركة بين الطرفين، والتي أبدى فيها نجاحه وتأكيد فهمه

الصحيح وطرق التعامل مع الأوروبيين وكيفية حل القضايا مع المحافظة على سياسة الدولة وعلاقاتها مع الأجانب. وكان إحداث هذا المجلس ليخلف المحاكم القنصلية التي كانت تشكل خطرا واضحا على السيادة القضائية للدولة، وقد استطاع هذا المجلس لفترة من الزمن الحد من سلطة القنصليات.[47]

وفي ميدان نشاطاته الخارجية، فقد سعى خير الدين بكل ما لديه من نفوذ إلى طبع العلاقة مع الدول الأجنبية بطابع الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.[48] عبر أحمد أمين بوضوح عن ذلك حينما قال عن خير الدين بأنه: «...كان يسلك من قناصل الدول مسلكا حازما صريحا، يصغي إلى طلباتهم المعقولة ويرفض غير المعقولة مع ذكر الأسباب المفصلة للرفض، ولذلك احترموه».[49]

وصف خير الدين في مذكراته علاقته مع القناصل الأوروبية وصيغ التصدي لمحاولاتهم لتوسيع دائرة تأثيرهم في تونس بقوله: «... لقد حددت لنفسي طريق لسلوك مع القناصل لا تقبل المناورات المعهودة في بلدان الشرق، فكنت أقبل مطالبهم الواضحة والعادلة، وأرفض كل مطالبهم الخسيسة معللا رفضي حتى يقبلوه...، ومن ثم فإن بعض هؤلاء القناصل الذين حاولوا لاحقا افتعال بعض المشاكل وجدوا أنفسهم مجبرين على الحفاظ- شكليا- على علاقات طيبة معي».[50]

وبذلك يمكن القول أن خير الدين انتهج نهجا سياسيا متوازنا مع الدول الأوروبية التي كانت لها مصالح في تونس محاولا عدم التنازل لأي طرف منها أكثر من الآخر، ولذلك بدأت سياسته وكأنها نابعة من وعي بكيان تونس وبمصالح دولته داخليا وخارجيا، وذلك من أهم مميزات الحداثة السياسية، يمكن التعبير عنها في وقتنا الحالي "بعدم الانحياز هذه الفكرة التي برزت بعد عقود من وفاته.[51] هذا ما جعل أحد كتاب جلسات الكومسيون المالي[52] والذي سجل مشاهداته الشخصية عن بعض أحداث العصر، وكتب على حاشية صفحة من أوراقه عند حديثه عن تعيين خير الدين وزيرا أكبر في أكتوبر1873م ما يلي: «...اهتزت الحاضرة وسائر جهات الإيالة فرحا وسرورا بعزله (مصطفى خزندار)، وأولى عوضه خير الدين...»، وكتب في موضوع آخر «... وقد وقعت في مدته على قصرها إصلاحات كثيرة بالوزارة وسائر جهات البلاد، وحصلت بذلك راحة نسبية».[53]

يثار في المرحلة التي تقلد فيها خير الدين رأس الطبقة الأولى في الدولة إشكالا لدى الدارسين يتمحور حول مدى إخلاص هذا الرجل لأرائه التي بلورها في مقدمة كتابه. يشير ألبرت حوراني في هذا الشأن إلى الانتقادات الموجهة لخير الدين عندما أصبح رئيسا للوزراء، ولم يقم بأي مسعى لإعادة الحياة الدستورية.(54)

ويتحدث كذلك محمد السنوسي عن ذلك منتقدا خير الدين فيقول بأنه: «...بعد أن استقر في خطة الوزارة الكبرى بتونس لبضع سنين تنكر لمن كانوا في إعانته ممن يسند إليهم التدبير، وأخذ بيده زمام الإطلاق في الدولة، ورشقته سهام الاعتراض، وفسدت أنصاره ونقموا عليه أمور كثيرة من أعظمها مخالفته في العمل لواجبات الشورى التي كانت من زهرات كتابه أقوم المسالك...»(55). ونقل إلينا أيضا الأمير آلاي محمد القروي اعتراض الناس على خير الدين عدم إحياء قانون عهد الأمان، وقد زال السبب المدعي في إيقاظه.(56)

وإذا كان حوراني قد حاول أن يجد تفسيرا لذلك عندما ربط بين أسباب فشل تجربتي الوزارة الكبرى في تونس والصدارة العظمى في الآستانة، وحصر الأسباب في الفوضى المالية والصراع على النفوذ بين الدول الكبرى، ورغبة السلطان في الاحتفاظ بسلطته المطلقة.(57) فإن آلاي محمد القروي وجد بأن السبب الرئيسي لعدم إحياء عهد الأمان هو مجاملة فرنسا واجتناب ما يسوؤها في سياستها في تونس.(58)

بينما استغل السنوسي وجوده كمحرر للرائد التونسي آنذاك فكتب فصلا افتتاحيا سماه "لا قول إلا بعمل " وتكلم فيه على الموضوع. ولما التقى بخير الدين صرح له هذا الأخير محاولا إجابته على السؤال الذي ظل يحيره، إجابة اعتبرها السنوسي تدخل في نطاق العموميات. ونسجل رد خير الدين كما أورده صاحب الرحلة الحجازية «...إني كتبت أقوم المسالك قبل مباشرتي للخطة، وعندما باشرتها رأيت واجباتها قاضية بغير ذلك». ويبدو أن السنوسي لم تقنعه إجابة خير الدين، لذلك كرر عليه نفس السؤال عندما زاره في الأستانة لكنه أجابه بجواب غير جوابه في تونس.(59)

ويظهر من محتوى الحديث الذي دار بينهما في الأستانة تشديدا في لهجة محمد السنوسي، تشهد على صدق إخلاص خير الدين لما قام به في بلاده، كما نلاحظ تراجعا ملموسا في موقف خير الدين أثناء مباشرته للسلطة، وإقراره بذلك التراجع أثناء إقامته بالأستانة. ولقد برر خير

الدين ذلك بأنه سعى إلى إعادة الحياة الدستورية من خلال إقامة مجلس للشورى لكن الأهالي لم يعرفوا له قيمة وعزفوا عنه ولم يطلبوه، لذلك ترك خير الدين الخوض في المسألة قائلا لصاحب الرحلة الحجازية «...ولا شك عندي أن الاستبداد مع الصدق والنصيحة أنفع من المشاركة في الرأي إذا اقتضى التشتت ».[60]

ويتجلى من كلام خير الدين حرصه على المشورة بإقامته للمجالس التي لم يجد فيها تجاوبا من طرف الأهالي بامتناعهم عن المشاركة في الحياة السياسية ومن ثم وصل إلى قناعة مفادها بأن النظام الدستوري، لتجسيده لابد من وجود أرضية اجتماعية واقتصادية مهيأة، لذلك أرجأه إلى حين توفر الظروف، ونحن بدورنا لا نشك في ذلك باعتبار أن وضع العقبات أمامه من طرف الباي، والقنصل الفرنسي "روسطان" وتعرضه لما سماه « بمعاداة رجال الدولة وعمالها و ذوي المطامع والحاجات»[61]، هذا كله لدليل قاطع على أن خير الدين لمس موطن الداء وأن أعماله السياسية كانت في الاتجاه الصحيح .[62]

كما تجلى حرصه أيضا في أولئك الذين صنفهم خير الدين في ذيل مقدمة كتابه «أصحاب المراتب الدينية والسياسية». أي استقطاب نخبة سياسية دينية يعول عليها، وهذا يتوافق مع ما قاله محمد بيرم الخامس عندما لخص فترة حكم خير الدين في فقرة جامعة نوردها فيما يلي: «يقال في مدة ولايته في القطر أن حكومته استبدادية عادلة ناحية منحى الشورى لأن أغلب ما مر ذكره من الخصال كان يعقد له (لجنات) من أعيان الأهالي أو أعيان الموظفين أو العلماء والأغلب أن تكون تحت رئاسته ولا يتم أمرا إلا بعد التوافق والتدبير فيه».[63]

وما يمكن التأكيد عليه في نهاية هذا المقال، هو أن التيار الإصلاحي التونسي هو تيار أصيل ظهر مع المشير أحمد باي في أواخر الثلث الأول للقرن التاسع عشر ميلادي وتدعم وتكرس من طرف خير الدين الذي سعى بكل جدية إلى تنفيذ منهاجه المضبوط في كتابه " أقوم المسالك...".

كما يمكن القول كذلك، أن أصول الحركة الإصلاحية التونسية كانت تستمد روحها من القوانين الاجتماعية التي استنبطها ابن خلدون رائد علم الاجتماع البشري وفلسفة التاريخ. إذ كان الإصلاح عند خير الدين إصلاحا ينطلق من المفهوم الخلدوني الواسع لعلم العمران البشرى الذي يبحث في شؤون البشر من حيث الملك أي "الدولة"، والكسب أي "الاقتصاد"

والصنائع والعلوم، ومختلف الآداب والفنون. ومن جهة أخرى متأثرا بالحضارة الغربيـــة والـــتي وجد فيها خير الدين المثال الأحسن، فاستعـــان بوسائل وعناصر تقدمها في تحقيق كل ما قام به في تونس من إصلاحات، وبما ساهم فيه من إثراء للفكر العربي الإســـلامي عمومـــا، بمختلـــف المفاهيم والقيم الحديثة.

الهوامش:

(1) زهير الزوادي: الاستعمار وتأسيس الحركة الإصلاحية الوطنية التونسية، ط1، دار الطليعة للنشر، تونس2005م، ص 52.

(2) الزوادي: المرجع سابق، ص 56، نقلا عن:

John Ganiage:Les origines du protectorat en Tunisie 1861-1881,Maison tunisienne de l'édition,Tunis,1968,P 9

(3) البدع الجبائية التي أحدثها هي:

- قانون الزيتون.
- أداء المحصولات وهي ضريبة على مواد الاستهلاك.
- اللزمات: وهو احتكار الباي فروعا من الإنتاج كصناعة الصابون والجبس والملح والبارود وزراعة التبغ وبيعه.

(4) كانت لخير الدين زيارة سابقة إلى فرنسا رفقة المشير أحمد باي بصفته مباشرا لصرف الدراهم .

(5) محمود بن عياد (1810-1880م) يد مصطفى خزندار التي يسرق لها، وشريكه في المغانم والمظالم شغل وظيفة جمع الضـــرائب وشراء ما تحتاجه الحكومة، وظل على هذا عشرين عاما (1834-1854م) ولما رأى أن الشعب قد يفضحه هرب أمواله إلى فرنسا و ادعى المرض، فلما وصل إلى باريس أعلن عدم العودة وطلب أن يتجنس الفرنسية مدعيا أن له على الحكومة التونسية 60 مليون قرش نظير مشتريات اشتراها ولم يدفع له ثمنها، وأخذت المسألة بعدا خطيرا حيث حلت القضية بعد تشكيل لجنة يرأسها الإمبراطور نابليون الثالث، أصدرت حكما بتخفيض مطالب ابن عياد من 60 مليون قرش إلى خمسة ملاين، كما ألزمته أن يدفع مبالغ أخرى. راجع أحمد أمين: زعماء الإصلاح في العصر الحديث، موسوعة أحمد أمين، دار الكتاب العربي، لبنان 1979م، ص 154.

(6) الشيباني بنبلغيث: النظام القضائي في البلاد التونسية(1857-1921)، مكتبة علاء الدين، تونس 2000، ص254-255.

(7) محمد بيرم الخامس: صفوة الاعتبار بمستودع الأنصار والأقطار، ج1، تحقيق: مأمون بن محي الدين الجنان، ط1، دار الكتـــب العلمية، لبنان 1997م، ص 225 .

(8) إحتوى قانون عهد الآمان على (11) قاعدة، تؤكد الآمان لسائر سكان الإيالة وتسوي بيت المسلم وغير وتعطي وضعا لائقـــا لليهود، غير أن أخطر قاعدة هي التاسعة والعاشرة والحادية عشر، والتي فتح بموجبها الهيمنة الاقتصادية الأجنبية.

(9) دستور سنة 1861: منبثق عن عهد الأمان، احتوى على ثلاثة أبواب ومائة وأربع عشرة فصلا. يقيم توزيع الحكم بين البـــاي ووزارئه ومجلس أكبر مركب من ستين عضوا.

(10) الزوادي، مرجع سابق، ص 126.

(11) بيرم الخامس، مصدر سابق، ص 256.

(12) المائدة، الآية 54.

(13) A-Dameerseman :« Aux Berceau des premières Réformes démocratique en Tunisie» Institut des Belles Lettre arabe (IBLA) ,n 80, 4éme Tri .1957.p2.

(14) ليون روش: قنصل فرنسا بتونس 1855-1863م ، اختص بالباي وأصبح ألصق به من ظله.

(15) Ganiage : op. cit ,pp 82-85.

(16) Dameerseman : « Aspet humain des Réformes de Khéreddine au Tunisie » op. cit p 320.

(17) G.S. Vankreiken, Khayreddine et la Tunisie (1850-1881) ,Leiden ,e.j. Brill, 1976,pp 77-79.

(18) مصطفى خزندار: وزير المالية والداخلية قبل خير الدين ، تولى الوزارة **(1837-1873م)**، أثقل كاهل الشعب التونسي بالضرائب والمظالم و بسط سلطانه على الباي أحمد فلم يعد يرى ظلمه ، والدليل على ذلك ماورد في رسالة وجهها إلى الأعيان ورجال الجيش والقياد عندما عزم زيارة فرنسا سنة **1846م .. مما جاء فيها «... لذلك أقمت فيكم من هو بمنزلة والدي وحافظ أماني ... فامتثلوا جميع ما يأمركم به في السلم والحرب والقتال، فإنه يتكلم معكم بلساننا و يباشركم بيدنا ...»** . راجع الرسالة في كتاب :

- Mohamed Salah Mzali :Les Beys de Tunis et le Roi Français, Maison tunisienne de l'Edition, Tunis,1976,p104,105

(19) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج**1**، ص **25**

(20) بنبلغيث، مرجع سابق، ص**255.**

(21) ألبرت حوراني: الفكر الغربي في عصر النهضة **1798-1939م**، ترجمة: كريم عزفول، دار النهار، بيروت، **1997م**، ص **94.**

(22) حوراني، مرجع سابق، ص **114.**

(23) Demeerseman : «Indépendance de la Tunisie et politique extérieur de Khéreddine (IBLA) ,N° 83,3eme TRI 1958, P. 230.

(24) ثورة بن غذاهم: حدثت بعد الأزمة المالية التي عرفتها تونس سنة **1863م**، والتي كان من أثارها اتخاذ قرار مضاعفة الضرائب الشخصية. وقد هز هذا القرار جموع الشعب قاطبة وعمت البلاد موجة من السخط على الحكم سرعان ما انقلبت إلى حركة شعبية منادية بإلغاء الزيادة في الضرائب، وإلغاء عهد الأمان، وأتفق قسم منهم على تعين ابن غذاهم بايا عليهم. راجع: التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي الجزائر تونس ليبيا، مرجع سابق، ص **67.**

(25) Demeerseman : op.cit ,P 231.

(26) Mohamed Salah Mzali , John Pignon: Khéredine homme d'Etat , Documents historique Annotés, Maison tunisienne de L'édition, Tunis, 1971, T.1 ,p. 218.

(27) الزوادي، مرجع سابق، ص **128.**

(28) أحمد أمين: زعماء الإصلاح في العصر الحديث، موسوعة أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت **1979م**، ص **165.**

(29) Vankreiken: G.S. khayreddine et la Tunisie (1850-1881) ,Leiden ,e.j. Brill, 1976 , p 168.

(30) محمد السنوسي، الرحلة الحجازية، ط**1**، تحقيق: علي الشنوفي،ج**1**، الرائد التونسية للتوزيع، تونس، **1976م**، ص**120.**

(31) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج **1**، ص **257.**

(32) السنوسي، مصدر سابق، ص **121.**

(33) أحمد الخوة ورضا في سعيد:« خير الدين في تقاريظ معاصرية والدراسات الحديثة» مجلة الحياة الثقافية، العدد رقم **60**، السنة، **1991م**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، تونس، ص **97.**

(34) ما يؤكد ذلك هو انخراط خير الدين في السياسة العامة التي ينتهجها الباي و وزريه مصطف خزندار، واحتفاظه بعضويته في المجلس الأكبر والمجلس الخاص بالباي، وقيامه بمهماة دبلوماسية في الأستانة وأوروبا، وتتجلى انخراطه بوضوح عند تصويته بالموافقة على مضاعفة المجبى في المجلس الأكبر بعد أن عارض ذلك في المجلس الخاص، لكن رغم انخراطه في التوجه السياسي لبايات تونس، بقي على وعي بالنتائج الوخيمة لذلك. راجع: أحمد الخوة، ورضا بن سعيد: المرجع نفسه، ص **98.**

(35) بيرم الخامس، مصدر سابق،، ج**1**، ص **258.**

(36) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(37) يعتبر وصول خير الدين على منصب الوزارة الكبرى سنة **1873م** حالة اختراق سياسي في نظام الدولة الحسينية، إذ استطاع تحقيق بعضا من أفكاره في ما يخص نظام الحكم، وذلك بمشاركة الوزير للملك في تسيير شؤون المملكة.

(38) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج**1**، ص**261.**

(39) الزوادي، مرجع سابق ، ص **153.**

(40) بيرم الخامس، مصدر سابق ، ص **259.**

(41) Demeerseman: «Idiale politique de Khéreddine-Sa-Valeur Morale», N°79,3^{eme}Tri 1957,P 203.

(42) محمد الخوة، رضا بن سعيد، مرجع سابق، ص **98.**

(43) بنبلغيث، مرجع سابق، ص **264.**

(44) المرجع نفسه، ص **266.**

(45) Demeerseman : « Aspet hummain des réformes de Khéreddine en Tunisie» op. cit pp 324,325.

(46) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج **1**، ص **255.**

(47) بنبلغيث، مرجع سابق، ص **270.**

(48) Demeerseman:«Doctrine de khéreddine en matière de politique éxtérieur», IBLA ,N°81,1^{er} Tri 958,P17.

(آمين، مرجع سابق، ص **49.168)**

(50) Mzali : Pignon , op. cit p199.

(51) Demeerseman: «Indépendance de la Tunisie et politique extérieur de Khéreddine», Op.cit, P 236.

(52) هو الأمير آلاي محمد القروي **:** امتدت حياته ما بين أفريل **1842**م و أفريل **1941**، ولذلك يكون قد عاش أدق فترات تاريخ تونس**.** كان من أعضاء الوزير خير الدين ومن كتاب جلسات الكومسيون المالي**.** أعجب بأعمال خير الدين فكتب ترجمة قصيرة عنه**.** عثر عليها إبراهيم شيوخ وقام بنشرها في مجلة الحياة الثقافية**.**

(53) إبراهيم شبوح**: «**ترجمة جديدة لخير الدين **–** للأمير آلاي محمد القروي **1842-1941»** مجلة الحياة الثقافية، العـــدد **60**، السنة **1991**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، تونس، ص **61** ،**62.**

(54) حوراني، مرجع سابق ، ص **103.**

(55) السنوسي، مصدر سابق،ج**2**، ص **123.**

(56) القروي، مصدر سابق، ص **63.**

(57) حوراني، مرجع سابق، ص **103.**

(58) القروي، مصدر سابق، ص **63.**

(59) السنوسي، مصدر سابق، ج**2**، ص **124.**

(60) المصدر نفسه، ص **125.**

(61) خير الدين التونسي**:** أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، ج **1**، تحقيق**:** المنصف الشنوفي، الطبعة الثانية، منشورات المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون " بيت الحكمة"، تونس **2000**م ، ص **98.**

(62) يشير محمد القروي إلى إعانة القنصل الفرنسي في تونس "روسطان" سرا على توقيف العمل بقانون الآمان لما أتضح لهم أنـــه يشكل عاتقا على أطماعهم اللامتناهية، باعتباره يحقق استشارة أهل البلاد في كل المصالح التي تهمهم**.** راجع**:** القروي، مصدر سابق، ص **63.**

(63) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج **1**، ص **285.**